تحليل

العدد: 371

09 أغسطس 2021 م

التعامل المهين لأمريكا مع حلفائها أثناء الانسحاب من أفغانستان

*****

المصالح والسياسات الأمريكية في أفغانستان والمنطقة بعد الانسحاب

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

التعامل المهين لأمريكا مع حلفائها أثناء الانسحاب من أفغانستان

مقدمة

من المُزمع أن تكتمل عملية خروج القوات الأجنبية من أفغانستان في الحادي عشر من سبتمبر المقبل وينتهي رسميا عندها الحضور العسكري الأجنبي في أفغانستان. إن الخروج الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان سيؤثر بالطبع على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلد. ونظرا للقلق من آثار الخروج المذكور لم يكن للحكومة والشعب الأفغاني اهتمام وتفاعل على المستوى المطلوب مع قضية تسليم المنشآت والأجهزة للشعب الأفغاني.

بدأت عملية خروج القوات الأجنبية من أفغانستان عام 2011م بتسليم المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية في محافظات باميان ولغمان وعدد من الولايات الأخرى، واستمرت العملية إلى أن خُولت القوات الأفغانية مسؤولية الحفاظ على أمن جميع المحافظات في عام 2014. في تلك الفترة لوحظ أن القوات الأجنبية كانت تُفسد منشآتها وأجهزتها عند تخليتها لقواعدها العسكرية ثم تسلمها بعد ذلك للقوات الأفغانية. وبما أن القوات الأجنبية لم تكن تخرج بالكامل من أفغانستان في تلك الفترة فإن تسليمها المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية لم يخلف الآثار العميقة التي شوهدت عقب الخروج الكامل للقوات الأجنبية في الأشهر الأخيرة. ومن هذا المنطلق أبدت الحكومة الأفغانية عام 2013م موقفها حيال إفساد المنشآت والأجهزة العسكرية من قِبل القوات الأجنبية وأبرزت مخاوفها للقوات الائتلافية عبر مجلس الأمن الوطني الأفغاني.

وبعد ثماني سنوات حين تم الإعلان عن الخروج الكامل للقوات الأجنبية – القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو – من أفغانستان تكررت الحالة المذكورة وقامت القوات الأجنبية حين خروجها بإفساد منشآتها وأجهزتها العسكرية قبل تسليمها للقوات الأفغانية.

في الوقت ذاته قد تؤيد بعض الجهات قرار إفساد هذه المنشآت والأجهزة التي خلّفتها القوات الأجنبية في أفغانستان، إلا أنه لا ينبغي إغفال أهمية تلك المنشآت في تعزيز القوات العسكرية الأفغانية وتنمية الاقتصاد بشكل عام بعد استقرار السلام؛ كما لا ينبغي أن يُنظر لهذا الأمر بمنظار قصير المدى.

في هذه المقالة سنتطرق إلى كيفية إفساد المنشآت والأجهزة العسكرية من قِبل القوات الأجنبية وأسباب ذلك والمقارنة بين خروج القوات السوفييتية في السابق وخروج القوات الأمريكية وقوات الناتو في المرحلة الراهنة.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

إفساد المنشآت والأجهزة

إن تصرف القوات الأجنبية تجاه منشآتها العسكرية وأجهزتها التي خلفتها في قواعدها لفت في كثير من الأحيان أنظار الشعب الأفغاني، حيث تقوم القوات الأجنبية بإخراج معداتها باهظة الثمن؛ وتفسد المعدات العادية الأخرى بدل أن تُسلمها للجانب الأفغاني، أما المنشآت الغير قابلة للهدم فإنها تُحول إلى قطع فلزية وتُترك للباعة المحليين.

نذكر على سبيل المثال قاعدة (شورابك) العسكرية أو مخيم "بوسطن" الذي كان خلال العقدين الماضيين أكبر قاعدة عسكرية للقوات الأجنبية جنوبي أفغانستان حيث استقرت به القوات الأمريكية والبريطانية. ومع خروج القوات الأجنبية من هذه القاعدة بالكامل تبدل هذا المكان إلى ميدان فارغ تقريبا. الفيلم الوثائقي الذي نُشر في شهر مايو من هذا العام يُظهر أن القوات الأجنبية قامت بإتلاف المعدات والأجهزة التي يتعذر حملها خارج البلد وضمها إلى القطع الفلزية لتُباع بعدها في السوق السوداء المحلية.

كما يُظهر الفيلم إتلاف المنشآت والحواجز العسكرية داخل القاعدة وتقوم السيارات غير العسكرية بإتلاف الأسلاك الكهربائية وكافة المعدات وتحولها إلى وسائل عديمة النفع. يظهر في الفيلم قائد عسكري أفغاني وعدد من عناصر الجيش الأفغاني وهم في حالة اندهاش مما يرونه، حيث يقول أحدهم: لو استطاع هؤلاء أن يحملوا الجدران الخرسانية معهم لفعلوا. أما من يُباشرون إتلاف المنشآت والمعدات فإنهم يُظهرون عدم علمهم بالهدف من هذا الإتلاف ويقولون إنهم قد أُمروا بإتلافهما من السلطات العسكرية العليا.

تضمنت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان التزاما سطحيا من الجانب الأمريكي بتسليم المعدات والأجهزة لأفغانستان في حال سحب قواتها من البلد. مع أن الاتفاقية قد أُعدت على نحو ينفي أي التزام في الجانب الأمريكي إلا أنه قد ذُكر فيها موضوع تسليم المنشآت والمعدات للجانب الأفغاني. الفقرة الأولى من المادة الثامنة بالاتفاقية الأمنية الموقعة عام 2014م بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية تنص على التالي: "ستسلّم الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان جميع المنشآت والأماكن المشتملة على العمارات والمباني والأجزاء الثابتة التي قامت هذه القوات بإنشائها أو تعديلها أو ترميمها في حال استغناء القوات عنها". إلا أن ما حدث في الأشهر الأخيرة يضاد ذلك حيث تم إتلاف معظم المنشآت والمعدات العسكرية من قِبل القوات الأجنبية.

لقد تكرر هذا الحدث في كافة القواعد العسكرية الأمريكية بأفغانستان بما فيها قاعدة بجرام العسكرية. وفق تصريحات السكان المحليين بتلك المنطقة كانت تُنقل مئات المعدات الأمريكية من القاعدة إلى باكستان يوميا؛ ولم يُخلّف في هذا المقر العسكري سوى منشآت مُتلفة. حتى لم يعد واضحا ما إذا كانت هذه المعدات ستُنقل إلى الدولة المصدرة الأولى (أمريكا) أو أنها ستُقدم إلى دولة ثالثة مثل باكستان.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مع أنه قد سُلمت للحكومة الأفغانية العديد من الأجهزة زهيدة الثمن وغير العسكرية مثل مولدات الكهرباء إلا أن ذلك لا يُقاس بالنسبة إلى ما أُتلف أو نُقل إلى خارج البلد.

يرى بعض المحللين أن التزامات الجانب الأمريكي بدعم أفغانستان قائمة على خداع العامة؛ حيث يدل إتلاف المنشآت والمعدات العسكرية على أن الولايات المتحدة لا ترغب أبدا في أن يُجهّز الأفغان بمثل هذه المعدات والمنشآت.

نظرة في الميراث السوفييتي والأمريكي في أفغانستان

إن الإتلاف الكلي للمنشآت والمعدات العسكرية وغير العسكرية من قِبل القوات الأجنبية والخروج الكامل للقوات الأمريكية وقوات الناتو من أفغانستان يُذكّر الجميع بخروج القوات السوفييتية من أفغانستان في تسعينات القرن الماضي. في تلك الحقبة سلّمت القوات السوفييتية – بخلاف صنيع القوات الأمريكية – كافة قواعدها بما فيها من منشآت ومعدات للدولة التي كانت ترعاها وخلّفت تجهيزات عسكرية بلغت قيمتها عشرات المليارات من الدولارات.

تفيد بعض الوثائق والمستندات أن القوات الشيوعية خلّفت لأفغانستان حين خروجها أكثر من 2500 دبابة، ونحو 500 طائرة حربية وطائرة نقل، وأكثر من 5000 مركبة عسكرية. مع أن عددا كبيرا من هذه المعدات قد أُتلف خلال الحروب الأهلية أو هُرّبت للخارج، إلا أن تلك المعدات كانت ستشكل ثروة كبيرة للبلد إذا حظي بالأمن والاستقرار.

تفيد بعض الدراسات أن الميراث العسكري الذي خلفته الشيوعية لأفغانستان حوّل الجهاز العسكري في البلد إلى قوة عسكرية مشهودة في المنطقة، حيث تركت القوات السوفييتية لأفغانسان في المنطقة المُدرّعة نحواً من 400 إلى 600 دبابة من نوع (تي 55)، ونحو مئة دبابة حديثة من نوع (تي 62 إم) المُجهزة بجهاز إطلاق حاسوبي ومتحسسات مسافة ضوئية، بالإضافة إلى مئات المعدات والمنشآت العسكرية الأخرى.

بعد خروج القوات الشيوعية حازت أفغانستان مئات الطائرات والمروحيات العسكرية. على سبيل المثال طائرات (MiG 21) النفاثة، وقاذفات سوخو، وطائرات أنتونوف، ونحو 155 مروحية عسكرية من نوع (ميل- 14)، وعشرات المروحيات العسكرية التي سُلمت مرة أخرى لأفغانستان. لقد تطورت حينها القوات الجوية الأفغانية إلى حد ملحوظ كما جُهّز البلد بمضادات للهجمات الجوية مزودة بالرادار والمعدات الحديثة.

من جانبٍ آخر إذا ألقينا نظرة على العقدين الماضيين سنلحظ أن القوات الأمريكية وقوات الناتو قدمت دعما كبيرا للقوات الأفغانية على الأوراق إلا أن ذلك الدعم في الواقع المُشاهد لا يُشكل قوة ذات وزن في المنطقة، حيث يتشكل العمود الفقري للقوات الجوية الأفغانية حاليا من نحو 40 طائرة توربينية من نوع Super Tucano

29 التي لا تقوى على المواجهة العسكرية أمام الهجمات الجوية. هذه الطائرات بسبب قلة مصاريفها ودنو ثمن قطعها تناسب الدول الفقيرة مثل أفغانستان. قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من طائرات الشحن من نوع C5 إلا أنها فُككت وبيعت قطعها في سوق الخردة. تنشط حاليا مروحيات معدودة في الجيش الأفغاني ومن المُزمع تزويد البلد بعدد من المروحيات إلا أنه لا يُعلم موعد تسليمها بشكل يقيني. بشكل عام، لا يمكن المقارنة بأي وجه بين القوات الجوية الأفغانية الحالية والقوات الجوية التي تركتها القوات الشيوعية في أفغانستان؛ حيث إن القوات الجوية الحالية أضعف وأدنى بمراتب.

هناك فارق كبير بين ميراث الاتحاد السوفييتي السابق وميراث القوات الأمريكية في أفغانستان وما ذكرناه هنا يُمثل جزءا منه فقط؛ حيث لن تفي مقالة مختصرة بتفاصيل هذا التفاوت. بصورة مُجملة إذا نظرنا في الميراث العسكري الذي خلّفه كل من الاتحاد السوفييتي والقوات الأمريكية سنجد أن الجيش الأفغاني بعد خروج القوات الشيوعية قد تبدل إلى قوة عسكرية مُجهزة؛ إلا أن الجيش الأفغاني في الفترة الحالية عقب خروج القوات الأمريكية يقبع في حالة من الضعف لا تخوله لمجابهة المخاطر الأمنية الخارجية وأقصى ما يمكن أن يفعله هو مواجهة الجماعات المسلحة الداخلية دون إمداد مُدرّع ودون أنظمة دفاعية مؤثرة.

أسباب إتلاف المنشآت

إن السبب الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإتلاف منشآتها ومعداتها العسكرية في أفغانستان والسبب الذي دفع القوات السوفييتية لتجهيز الجيش الأفغاني يرجع إلى سياسات هذين البلدين (أمريكا وروسيا الشيوعية). بشكل عام كان الاتحاد السوفييتي يدعم ويُجهّز جيوش الدول التي يرعاها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لم تتخذ هذه المنهجية ضمن سياساتها.

في عام 2013م أعلنت قوات الائتلاف أن السبب من وراء إتلاف المنشآت العسكرية هو عدم وجود الكفاءة اللازمة للمحافظة على تلك المنشآت والمعدات. في تلك الفترة أيضا عدّت الحكومة الأفغانية هذه الذريعة أمرا مُقلقا وحجة غير منطقية، ولكن مع افتراض صحة هذه الذريعة فالسؤال المطروح حاليا هو لماذا لم يتم العمل على رفع كفاءة وقدرات الجيش الأفغاني خلال العقدين الماضيين ليصير قادرا على استخدام ورعاية تلك المنشآت والمعدات العسكرية رغم تتابع الدعم للجيش الأفغاني والالتزام المتكرر من القوات الأمريكية بتدريب القوات الأفغانية؟!

لعل من أبرز الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الناتو عازفة عن ترك منشآتها ومعداتها للأفغان هو ما استفادته من الواقع الأفغاني عقب خروج القوات الشيوعية وذلك لأن المعدات والمنشآت المُخلفة من قوات الاتحاد السوفييتي في أفغانستان قد بادت بالكامل، لذا قد تكون القوات الأمريكية امتنعت من تسليم معداتها للأفغان حتى لا تسقط تلك المعدات بيد أعدائهم. إن أمريكا مستحضرة أيضا للتجربة المرة التي خاضتها

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مع فيتنام الجنوبية وحكومتها التي دعمتها ثم لم تلبث أن هُزمت من قِبل جبهة الفيت كونغ ووقعت الذخائر والمعدات العسكرية بيد العدو الأول للقوات الأمريكية. إذا أمعنّا النظر في الوضع السياسي الحالي بأفغانستان سنجد أن الحكومة الحالية تواجه تحديات كبيرة كما أن الشعب يعيش حالة من الغموض ولا يمكنه التنبؤ بمستقبله؛ حيث إن المصالح الوطنية تروح ضحيةً للمصالح الشخصية التابعة لبعض القادة والحكام في البلد؛ كما أن الوضع الراهن قد زاد من احتمالية تكرار التجارب السابقة التي خاضتها أفغانستان.

بشكل عام تختلف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها عن سياسة الاتحاد السوفييتي مع حلفائه. التاريخ المعاصر يشهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحفظ وفاءها مع أصدقائها وحلفائها الدوليين كما أنها نقضت ما أبرمته من التزامات في معظم الأحيان. ولهذا حين عارض الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي قرار توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2013، قال بأنه لا يعتمد على أمريكا، كما أضاف: "إذا قررت أمريكا أن تُخرج قواتها من أفغانستان، فلن تُجدي ألف اتفاقية أمنية في بقائهم، لأنهم سيخرجون. بعد سنوات الجهاد وانتصار المجاهدين في أفغانستان، حين تركت القوات الشيوعية البلدَ تركت أمريكا أفغانستان وحيدةً بشكل كامل كما أنهم أغلقوا سفاراتهم وخرجوا". وفق تصريحه: "إذا لم تكن ثمة مصلحة لهم؛ لن يعتبروا لنا أي قيمة".

النتيجة

إن إتلاف المنشآت والمعدات من قِبل القوات الأجنبية يدل أصالة على عدم الالتزام تجاه أفغانستان. إن الحضور العسكري الأجنبي خلال العقدين الماضيين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يقدر على إرساء الأمن والسلام في البلد. طيلة هذه السنوات لم تتضرر أفغانستان من تدخلات الدول المجاورة فحسب وإنما دخلت أفغانستان دوامة صراعات إقليمية ودولية خطرة. من المُزمع أن تخرج كافة القوات الأمريكية وقوات الناتو من أفغانستان خلال شهرٍ وقد التزمت الحكومة الأمريكية بإكمال دعمها المالي للقوات الأفغانية، إلا أن إتلاف المنشآت العسكرية يدل على أن هذه الدول لا تستشعر أدنى التزامٍ تجاه مستقبل البلد وسيأتي يوم يتركون فيه البلد وحيدا بالكامل وسيقفون متفرجين على الحروب الأهلية المندلعة داخل أفغانستان.

النهاية

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

المصالح والسياسات الأمريكية في أفغانستان والمنطقة بعد الانسحاب

مقدمة

قبل عشرين سنة اقتضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم باجتياح أفغانستان وإنهاء حكم طالبان بالبلد وتأسيس حكومة جديدة في أفغانستان، وقد كان السبب في بدء ذلك الغزو الأمريكي لأفغانستان هو هجوم الحادي عشر من سبتمبر. ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظيم القاعدة هو المسؤول عن الحدث وتجب معاقبته. بعد عشرين سنة أنهت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها في أفغانستان بذريعة أن أسامة بن لادن لم يعد على قيد الحياة وأن تنظيم طالبان قد وعد بقطع علائقه مع تنظيم القاعدة وما أشبهه من التنظيمات وتكفل بعدم السماح لأي أحد باستغلال أرض أفغانستان للإضرار بالدول الأخرى وخاصة أمريكا.

مع انتهاء البقاء العسكري الأمريكي بأفغانستان يُطرح سؤال حول مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بأفغانستان والمنطقة بعد سحب قواتها؛ وكيف ستسعى أمريكا لضمان تلك المصالح. إن هذا الاستفسار يؤكد بدلالة التضمن أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سحب قواتها العسكرية ستسعى لحفظ مصالحها في أفغانستان ودول المنطقة، ولكن ما هي هذه المصالح؟ وأين تبدأ حدودها وأين تنتهي؟ وما هي الطرق والمنهجيات التي ستنتهجها

Center for Strategic and

الولايات المتحدة لمراقبة مصالحها؟ سنحاول قدر إمكاننا في هذه الورقة أن نقدم إجابات عن هذه الأسئلة الجديرة بالنظر والمناقشة.

كيف يمكن معرفة المصالح الأمريكية في أفغانستان والمنطقة؟

إن عددا كبيرا من الشخصيات الأمريكية البارزة إعلاميا ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترعى حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحريات المدنية والقيم الديمقراطية وأنها مسؤولة تجاه هذه القيم ولذا أُضيفت قضايا حفظ حقوق الإنسان والعمل على إحياء حقوق المرأة وتأسيس الأنظمة الديمقراطية ضمن المصالح الأمريكية[1]. السبب الذي يسّر شيوع هذه المفاهيم لدى الوعي المجتمعي الأمريكي يكمن في التأثير الحاصل من الدعايات السياسية المنشورة عبر وسائل الإعلام ومراكز الدراسات وبقية وسائل التواصل والتي تضفي المشروعية على أي حرب تدخل فيها القوات الأمريكية. إلا أن الحاضر والتاريخ يظهران أن القيم المذكورة لا مكان لها ضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. بالنظر إلى ما مرت به أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط القارة الأفريقية والعديد من الدول الأخرى نجد أن جزءا كبيرا من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية – على النطاق الدولي - تضمن الإطاحة بالحكومات وافتعال كوارث بشرية ودعم الأنظمة الدكتاتورية وتعزيز الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة أو السكوت تجاهها، مع أن هذه الأمور تتعارض مع حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

إذا أردنا أن نسعى لمعرفة المصالح الأمريكية في أفغانستان والمنطقة فهناك حقيقة ينبغي استحضارها وهي أن السياسة الخارجية للدولة المذكورة تشهد بأنها بعد حضورها العسكري بأفغانستان قد أعادت تعريف مصالحها وعينت لها حدودا جديدة، كما أن نوع النظام الذي سيحكم أفغانستان وحالة حقوق الإنسان والمآسي الإنسانية ونزوح ملايين الأفغان وحتى الحرب الأهلية لن تشكل عوامل إيجابية أو سلبية في مسيرة الولايات المتحدة تجاه الحصول على مصالحها.

بالنظر إلى التصريح المذكور في الفقرة السابقة، نجد أن أوضاع أفغانستان ازدادت تعقيدا بعد انتهاء الحضور الأمريكي العسكري في أفغانستان. محادثات السلام وصلت إلى طريق مسدود والمواجهات العسكرية تمر بتصعيد مستمر يُودي يوميا بحياة المئات من الأفغان؛ كما أن التنبأ بما يحمله المستقبل للبلد بات متعذرا. ونظرا لهذه الأوضاع الحالكة لم تقدر الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أن تضع خارطة طريق تبيّن لها خطواتها التالية وتوصلها إلى مصالحها[2].

[1] Annie Pforzheimer "Protecting Wider U.S. Interests after a Troop Withdrawal". *Center for Strategic and International Studies*, 16 June 2021, www.csis.org/analysis/protecting-wider-us-interests-after-troop-withdrawal

[2] Mitchell, Ellen. "Biden Struggles to Detail Post-Withdrawal Afghanistan Plans." *TheHill*, The Hill, 19 June 2021, thehill.com/policy/defense/559229-biden-struggles-to-detail-post-withdrawal-afghanistan-plans?rl=1.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

في مثل هذه الأوضاع ولأجل التعرف على ملامح الفترة الحالية؛ ما ثم من طريقة سوى تمييز المستفيد والمتضرر من التطورات والتغييرات وعندها يمكن تشخيص المصالح الأمريكية. بعبارة أخرى؛ ما هي ملامح النظام الأفغاني الذي يُثقل كفة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو مصالح دول المنطقة؟ وما هو النظام الذي سيقدم نتيجة تعاكس المصالح الأمريكية أو مصالح دول المنطقة؟ ونتيجةً للإجابة على هذه الأسئلة يمكن بنحو ما الوقوف على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان وتحليلها.

إن المستفيدين أو المتضررين من أوضاع أفغانستان المستقبلية يمكن فرزهم إلى قسمين بشكل عام: دول المنطقة في جانب والولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الآخر.

مواقف دول المنطقة

بشكل عام ترى دول المنطقة أن مصالحها ستكون في مأمن إذا باتت أفغانستان مستقرة وآمنة؛ وذلك كي لا يتهدد هذه الدول خطرٌ أمني من جهة أفغانستان وتتبدل المنطقة بمساعدة جغرافية أفغانستان إلى مجمع تجاري إقليمي. وفي هذه المصالح تُعد باكستان ذات نصيب ملحوظ.

من بين دول المنطقة، تُعد باكستان الأكثر فعالية وتفاعلا مع قضية أفغانستان. إن الفكرة التاريخية المتأصلة في الأجهزة العسكرية والأمنية الباكستانية تقوم على جعل الصداقة أو العداوة مع أفغانستان على رأس قائمة قضايها الأمنية الوطنية. فالمنافسة مع الهند، وخط ديورند الحدودي، والسكان الكثيرون المتواجدون شرق حد ديورند المذكور من عرقية البشتون والبلوش؛ كلها تُعد تحديات أمنية كبرى أمام الحكومة الباكستانية.

إن باكستان بالنظر إلى وضعها لا ترغب في أن تُحصر في منطقة تُطل عليها من جهة دولة الهند القوية المعادية لها ومن جهة أخرى تُطل عليها الدولة الأفغانية في حال قوتها ومعاداتها لباكستان. ولهذا السبب ما زالت باكستان تتدخل في عمق الشأن الأفغاني منذ عام 1970م.[3]

والآن مع بلوغ الحضور الأمريكي العسكري نهايته في أفغانستان، يبدو بالنظر في الأوضاع أن كفة الميزان أثقل لصالح باكستان، وتود باكستان أن تُحفظ مصالحها تحت ظل النظام الأفغاني القادم. بالإضافة إلى النقطة الإيجابية المذكورة فإن الحقيقة الأخرى هي أن الاقتصاد الباكستاني ليس في حالة جيدة؛ ويمكن تحسنه إذا حظيت المنطقة بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. إن باكستان تحتاج للاتصال بأسواق دول آسيا الوسطى عبر أرض أفغانستان لتبيع منتجاتها هناك وتستفيد من مصادر الطاقة المتوفرة بتلك الدول. وفي السياق ذاته للصين مشروعها التنموي في باكستان – الحزام الصيني الباكستاني والذي تبلغ ميزانيته عدة مليارات دولار – وترغب الصين في وصل هذا المشروع بدول آسيا الوسطى عبر أرض أفغانستان كذلك. علاوة على ما ذُكر، تعلم باكستان

[3] - "Pakistan: Shoring Up Afghanistan's Peace Process." Crisis Group, 30 June 2021, www.crisisgroup.org/asia/south-asia/pakistan/b169-pakistan-shoring-afghanistans-peace-process.

أنها ستكون المتضرر الأول من تدهور الأمن في أفغانستان، فمن الأمثلة اليسيرة لذلك اختلال الأمن في مناطق باكستان الحدودية والنزوح المحتمل من قِبل ملايين الأفغان ولجوءهم للعيش في باكستان.[4]

الاحتياجات الاقتصادية والشراكة الاقتصادية مع الصين ومسائل الأمن الوطني عوامل حدت بباكستان إلى العمل على تعزيز الاستقرار في أفغانستان والمنطقة والسعي في استمرار تأثيرها على أفغانستان في المرحلة الجديدة. إلا أن باكستان لن تسمح لطالبان بأن تعتلي كرسي السلطة في أفغانستان عبر إعمال القوة. وذلك لأن سعي طالبان للوصول إلى السلطة بهذه الطريقة سيهدم مشروعية كيانها التي أسستها عبر جهودها الدبلوماسية خلال السنين الثلاث الماضية. كما أن الحكومة التي ستتأسس باستعمال القوة ستفقد دعم المجتمع الدولي ودول المنطقة، وهذا أمر يتعارض مع مصالح الجانب الباكستاني. ما تريده باكستان هو أن تلعب حركة طالبان دورا في تأسيس حكومة مشتركة مشروعة؛ لتحظى بالقبول على الصعيدين الدولي والإقليمي.[5]

تسعى الصين لتحقيق هدفين هامين في أفغانستان؛ أولهما اقتصادي يتمثل في وصل موانئ باكستان البحرية والحزام الاقتصادي الصيني- الباكستاني بآسيا الوسطى عبر أرض أفغانستان في حال استقرار أمنها؛ والثاني هدف أمني يتمثل في تجنيب أفغانستان من أن تكون حاضنة للجماعات المتطرفة التي قد تُهدد أمن الصين وخصوصا ولاية سنكيانج التي بتدهور الأمن فيها ستواجه مشاريع الصين عوائق وعقبات. بالإضافة إلى ذلك سيؤدي تدهور الأمن في أفغانستان إلى أن تصير البلدُ مركزا نشطا لإنتاج وتصدير المخدرات؛ الأمر الذي تقلق الصين حياله.[6]

روسيا كذلك لا ترغب في أن تواجه تحديات أمنية على طول حدودها الجنوبية. ولذا وسعت روسيا من رقعة حضورها العسكري في دول آسيا الوسطى وقد أسست نظاما أمنيا يغطي دول المنطقة.[7]

إن روسيا ودول آسيا الوسطى ترى في داعش خطرا كبيرا وسبب هذا الخوف هو أن قوات داعش تشتمل على عدد كبير من رعايا وأتباع دول آسيا الوسطى. إن اختلال الأمن في أفغانستان سيمهد الأرضية لنمو تنظيم داعش مما سيتسبب في خلق مشاكل اقتصادية مكلفة لروسيا ودول آسيا الوسطى كما يمكن أن تؤدي إلى كوارث بشرية. السياسة التي تتبناها روسيا حاليا تجاه أفغانستان تتمثل في عدم الدعم الواسع لأي طرف من الأطراف في أفغانستان. إن روسيا قادرة على حفظ علائقها مع أي نظام يُحكم سيطرته على أفغانستان شريطة أن لا يُهدد هذا النظام مصالح الجانب الروسي. كما أن روسيا ودول آسيا الوسطى تقلق – مثل الصين – من تحدي تحول أفغانستان إلى وكر مُصدّر للمخدرات ولا ترغب في أن تصير أسواقها مراكز كبرى للاتجار بالمخدرات.[8]

[4] Ibid.
[5] Ibid.
[6] Babb, Carla, et al. "China's Plans in Afghanistan Following US Troop Withdrawal." *Voice of America*, 18 June 2021, www.voanews.com/south-central-asia/chinas-plans-afghanistan-following-us-troop-withdrawal
[7] Lewis, Dustin. "Collective Security Treaty Organization (CSTO)." *HLS PILAC*, HLS PILAC, 30 Mar. 2015, pilac.law.harvard.edu/multi-regional-efforts//collective-security-treaty-organization-csto.
[88] TRENIN, DMITRI, et al. *A Russian strategy for Afghanistan after the coalition troop withdrawal*. CARNEGIE MOSCOW CENTER, May 2014, carnegieendowment.org/files/CMC_Article_Afganistan_Eng14.pdf.

إن الحضور العسكري الأمريكي في أفغانستان قد صب في مصالح الصين وروسيا، وذلك أن البلدين المذكورين خلال العقدين الماضيين لم يواجها تحديات أمنية تجاه المناطق التي بها حدود مشتركة مع أفغانستان. خلال العشرين سنة الماضية اجتنبت روسيا بشكل كامل التدخل المباشر في الشأن الأفغاني ولم ترغب في أن تلعب دورا في عملية معقدة لا تُعلم نتائجها، كما أن مصادر روسيا وإمكانياتها في المنطقة لا تتيح لها إدارة وتوجيه حرب واسعة. إن سيطرة روسيا ونفوذها في حدودها الجنوبية ودول آسيا الوسطى ليس على مستوى يمكّنها من منع الهجرات الجماعية الكبيرة وتهريب المخدرات وتردد الجماعات المسلحة. لهذا لم تُبدِ روسيا مخالفة للحضور الأمريكي العسكري في أفغانستان على النحو الذي أبدته تجاه حضور القوات الأمريكية في الدول الأخرى وخصوصا دول الشرق الأوسط.[9]

إن موقف الصين خلال العقدين الماضيين مشابه لما ذكرناه من موقف روسيا، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهودا وأموالا لأجل استقرار أفغانستان ولم ترغب الصين في التدخل المباشر في القضية الأفغانية.[10]

إن إيران – مثل باكستان – تواجه تحديات على الصعيد الاقتصادي، وذلك نتيجة للعقوبات الاقتصادية خلال السنوات المتطاولة السابقة. وفي دول الشرق الأوسط نجد أن إيران مشغولة في دول عديدة. إن إيران وخصوصا القسم الشرقي منها تقع في موضع جاف من العالم مما شكل مشاكل كبرى للأمن الوطني الإيراني. وفي هذه الحالة تسعى إيران لعدم تضييع مصادرها ووقتها في قضية أفغانستان على النحو المستَنزِف المُشاهد في دول آسيا الوسطى. ومع ذلك فإن إيران لا ترغب في أن يتم إقصاؤها من حيازة أي دور في مستقبل أفغانستان. إن إيران بحاجة إلى حكومة مستقرة في أفغانستان لتكوّن صداقة معها. إن أفغانستان تشكل سوقا جيدة للمصنوعات الإيرانية والنفط الصادر من إيران. كما أن إيران وقعت اتفاقية اقتصادية مع الصين تمتد لخمس وعشرين سنة، وترغب أن توطد علاقاتها التجارية مع الصين وباكستان. إن الأنشطة الاقتصادية الصادرة من إيران والصين وباكستان في المنطقة ستواجه مشاكل عديدة إذا لم تحظ أفغانستان بالأمن والاستقرار.[11]

باختصار يمكننا القول بأن استقرار أفغانستان يصب في مصالح دول المنطقة، كما أن استقرار أفغانستان يُشكل خطوة مهمة في سبيل التنمية الاقتصادية بالمنطقة. أما التدهور الأمني بأفغانستان فسيمهد الطرق لنمو الجماعات المتطرفة بالبلد، الأمر الذي ستطال آثاره جميع دول المنطقة وخصوصا باكستان والصين وروسيا ودول آسيا الوسطى وإيران. في مثل هذه الأوضاع ستسعى الدول المذكورة لتعزيز الاستقرار في أفغانستان، وباستثناء باكستان التي ترى في طالبان فرصة لها، لذا لن تهتم بالجهة المعينة التي سُترسي دعائم الاستقرار في أفغانستان.

[9] Ibid.

[10] Babb, Carla, et al. "China's Plans in Afghanistan Following US Troop Withdrawal." *Voice of America*, 18 June 2021, www.voanews.com/south-central-asia/chinas-plans-afghanistan-following-us-troop-withdrawal

[11] SETH J. FRANTZMAN "After US Afghanistan Withdrawal, Will Pakistan, Iran and Turkey Take Over." *The Jerusalem Post | JPost.com*, www.jpost.com/international/after-us-afghanistan-withdrawal-will-pakistan-iran-and-turkey-take-over-672090

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها

بعد عقدين من الزمن باتت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن تنظيم القاعدة في أفغانستان قد ضعف ووصل إلى درجة الاضمحلال كما أن تنظيم طالبان قد وعد بعدم السماح لأي جهة بأن توجّه خطرا يهدد المصالح الأمريكية. يرى الرئيس الأمريكي جو بايدن وبقية المسؤولين رفيعو المستوى في الولايات المتحدة الأمريكية عدم الحاجة في الفترة الراهنة للنشاط العسكري الأمريكي في أفغانستان، وذلك لعدم بقاء المخاطر التي كانت موجودة في الفترات السابقة. إلا أن انتهاء الحضور العسكري الأمريكي في أفغانستان لا يعني أن المصالح الأمريكية في أفغانستان ودول المنطقة قد زالت وفقدت معناها.

بعد مضيّ عشرين سنة شهد العالم ودول المنطقة تحولات وتغييرات. إن الصين باعتبارها قوة اقتصادية كبرى تريد أن تُحكم سيطرتها الاقتصادية على العالم وأن تمد شبكتها التنموية إلى الدول النامية والفقيرة من آسيا إلى أفريقيا وأن تتحدى السيطرةَ الأمريكية على مفاصل الاقتصاد العالمي. وفي السياق ذاته تستعد روسيا لإنشاء تحالفات وأقطاب تدور حول رحى المصالح. مع أن كلاً من الصين وروسيا قد تنظران إلى بعضهما بنظرة ريب في قضايا دول آسيا الوسطى إلا أن بإمكان الدولتين التوحد وتبادل الثقة أمام التوسع الأمريكي. إن روسيا قد عرّضت السيطرة الأمريكية لتحديات صعبة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي. ضمن دول المنطقة تُعد الهند الدولة الوحيدة التي يمكن أن تتماشى وتتعايش مع المصالح الأمريكية، في حين أن بقية دول المنطقة إما أن تكون داخل منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة أو أنها تميل – وفق ما تمليه مصالحها - إلى الجانب الذي تثقل كفته في موازين القوى المتغيرة.

وفي مثل هذه الظروف والملابسات لن تجد الولايات المتحدة الأمريكية مناصا من ترتيب أولوياتها وفق مصالحها وتغيير سياساتها وخططها. إن إنهاء الحضور العسكري للولايات المتحدة في أفغانستان يشكل الخطوة الأولى في إعادة تنظيم قائمة الأولويات والتغيير في السياسات الأمريكية.

يظهر حاليا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع عدة أهداف هامة في المنطقة وترى تحقق مصالحها في تحقق هذه الأهداف. أول هذه الأهداف هو أن لا تُستعمل أرض أفغانستان بشكل يضاد المصالح الأمريكية وقد تحقق لأمريكا هذا الهدف. والهدف الثاني هو أن لا يؤدي الاختلال الأمني في أفغانستان إلى تدهور الأمن في باكستان بحيث تصل أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى السلاح النووي الباكستاني، كما يهم الولايات المتحدة أن لا تتسع رقعة المعارك الأفغانية إلى درجة تتسبب في نشوب حرب نووية بين الهند وباكستان. إن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب التوترات الحاصلة في المنطقة بين الهند وباكستان ولا ترغب في ترك حليفتها الوحيدة في المنطقة - الهند – معرضة للمخاطر. لطالما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها بصوت مرتفع حيال السلاح النووي الباكستاني، وتشكل حاليا قضية تقليل التوتر بين الهند وباكستان جزءا مهما من

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه جنوب آسيا.[12] وثالث تلك الأهداف هو تأسيس حكومة أفغانية غير خاضعة لمنافسي الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أي أن تؤسس حكومة أفغانية مستقلة لا ترى في الولايات المتحدة الأمريكية عدوا إستراتيجيا؛ حتى لو لعب تنظيم طالبان دورا كبيرا وهاما في هذه الحكومة فإن الولايات المتحدة تقبل بذلك.[13]

إن مصالح دول المنطقة لا تتعارض في الظاهر مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وإنما يبدو تقارب هذه المصالح. إن دول المنطقة ترى مصالحها في استقرار أفغانستان؛ ولأجل التنافس الإقليمي بين دول المنطقة لا يمكن لأي دولة أن تتحكم بالكامل في مستقبل الحكومة الأفغانية. في مثل هذه الأوضاع لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مُجبرة على إنفاق 40 مليار دولار سنويا أو تعريض قواتها للقتل لتتكفل وحدها بإرساء الأمن والاستقرار في أفغانستان. إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن استقرار أفغانستان يصب قبل كل شيء في مصلحة دول المنطقة ولذا ينبغي على دول المنطقة أن تلعب الدور الأبرز في عملية إرساء السلام والاستقرار في أفغانستان. إن هذا التصور الأمريكي للقضية الأفغانية يظهر بجلاء من اللقاء الذي أجرته وكالة سي إن إن مؤخرا مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن.[14]

الخاتمة

باختصار يمكن القول بأن الجهود العسكرية والسياسية التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الماضيين لم تمكّنها من إرساء الأمن والاستقرار في أفغانستان. إن دول المنطقة ترمق خطط الولايات المتحدة بكثير من الريبة ولذا تسعى هذه الدول لحفظ علائقها مع طالبان بالإضافة إلى علاقاتها القائمة مع الحكومة الأفغانية. إن الأوضاع في المنطقة آخذة في التحول والتغيير وتسعى الدول المنافسة للمشروع الأمريكي في هدوء كامل إلى وضع خططها التي تكفل لها أهدافها الإقليمية والدولية. بالنظر إلى جميع ما ذكرناه نلحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في أن تتكفل لوحدها بميزانية إعادة تأهيل أفغانستان وتثبيت أمنها كما أنها ليست مستعدة لإهدار مصادرها العسكرية والأمنية في حرب لا يُعلم أوان انقضائها ولا طائل من رائها. لذا تعتزم

[12] JIM GARAMONE. "President Unveils New Afghanistan, South Asia Strategy." U.S. Department of Defense, www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/1284964/president-unveils-new-afghanistan-south-asia-strategy/

[13] Felbab-Brown, Vanda. "US Policy toward Afghanistan: Consider the Trade-Offs, Including with Other Policy Areas." *Brookings*, Brookings, 14 Jan. 2021, www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/01/12/us-policy-toward-afghanistan-consider-the-trade-offs-including-with-other-policy-areas/

[14] Gaouette, Nicole, and Jennifer Hansler. "Blinken Says US Withdrawal from Afghanistan Will Concentrate the Minds of 'Free Riders' in the Region." *CNN*, Cable News Network, 30 Apr. 2021, www.cnn.com/2021/04/27/politics/blinken-tapper-the-lead/index.html

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

الولايات المتحدة أن تنهي حضورها العسكري في أفغانستان وتسلم بشكل كامل مسؤولية تأمين أفغانستان وتأهيلها إلى دول المنقطة. وفي هذه المرحلة سيكون دور الولايات المتحدة الأمريكية هو دعم عملية السلام قدر وسعها ودعم الحكومة الأفغانية لمنع انهيارها بشكل فوري وإعمال الضغط على أطراف النزاع عند الضرورة ليستأنفوا مفاوضات السلام.

إن توقف الحرب في أفغانستان يصب في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية كما أن استمرار الحرب سيضر كثيرا بدول المنطقة الواقع معظمها في منافسة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. إذا تدهورت أوضاع أفغانستان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ إلى حد ما على مصالحها وأهدافها الإقليمية وأن تتدخل عسكريا عند الضرورة.

بالنظر إلى الأوضاع لا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لإشعال الحرب والعنف في أفغانستان مجابهةً للدول المنافسة لها في المنطقة وخصوصا الصين وروسيا. إذا كانت دول المنطقة ترى مصالحها في استقرار أفغانستان فمن اليسير عندها أن تعمل بشكل مشترك على منع اندلاع الحرب وتمددها. إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون مستعدة لتُنافس كافة الأطراف الدولية في مثل هذا الوضع.

النهاية

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية (CSRS) هي مؤسسة بحثية مستقلة وغير حكومية تأسست في كابل عام 2009. يقوم المركز بتعزيز البحوث الموجهة نحو السياسات عن طريق إجراء بحوث موثوقة وغير منحازة تتعلق بأفغانستان والمنطقة.